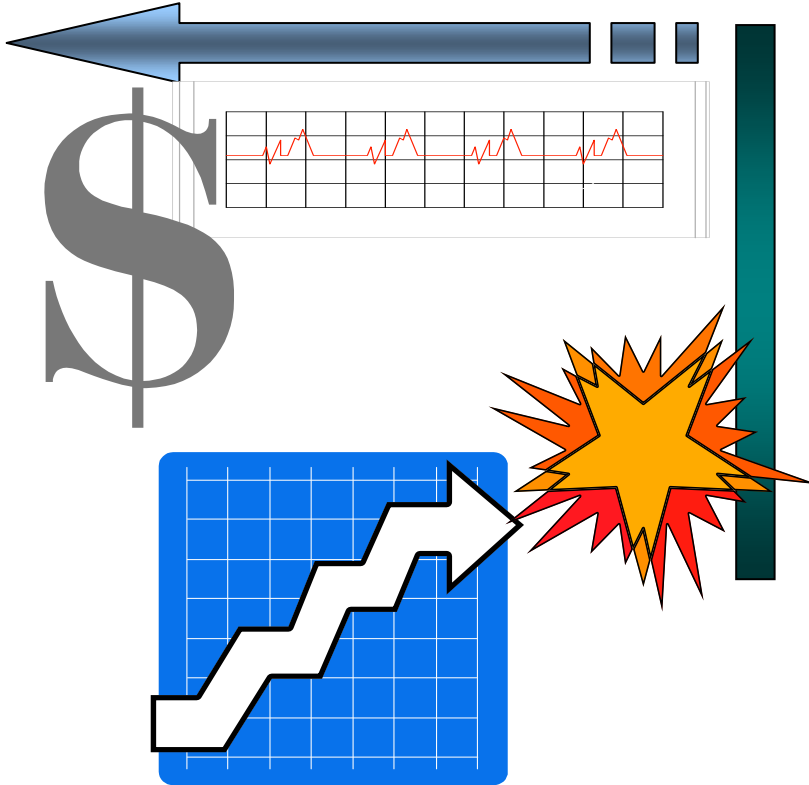
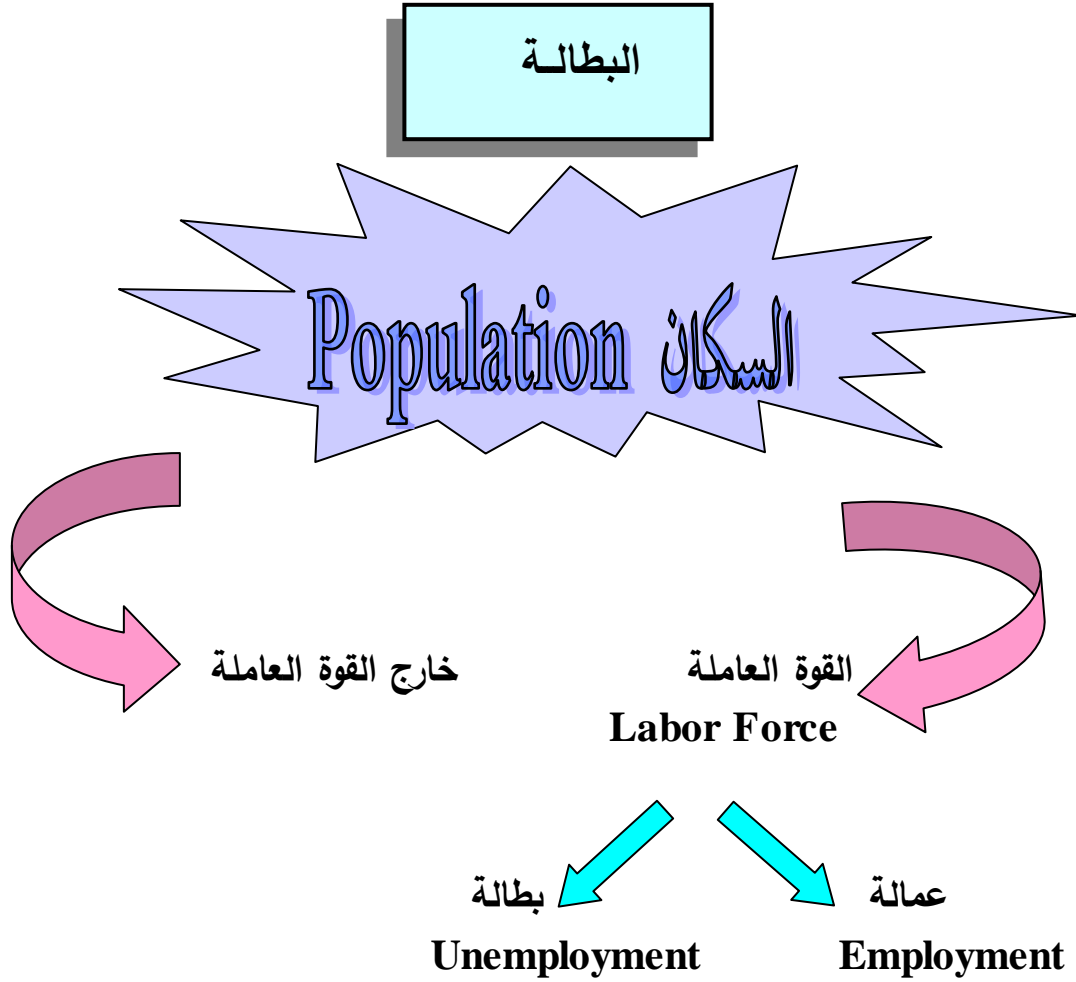


## المبحث الخامس



البطالة والتضخم





**البطالة :** تعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال في التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم وقادر على القيام بالعمل. وتعرف بأنها "تعطل العامل مع وجود الرغبة لديه في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق" أو هي عبارة عن "مجموعة الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق". هذا ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظيف الكامل و مستوى التوظيف الفعلي، أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمل عن المطلوب منه. ويعبر عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة بمعدل البطالة والذي يعد احد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، والذي تركز معظم دول العالم على إبقائه منخفضاً.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{القوة العاملة}} \times 100\%$$

### أنواع البطالة

يتميز الاقتصاديون بين خمسة أنواع أساسية من البطالة، هي:-

**1-البطالة الاحتكاكية (الوظيفية) Fractional Unemployment:** هي تلك البطالة التي تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية معينة بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى (فراغات العمل Job Vacancies). و عليه يمكن القول بأن البطالة الاحتكاكية تنشأ نتيجة لطبيعة السوق الديناميكية و نقص المعلومات سواء للباحثين عن عمل أو أصحاب الأعمال.

**2- البطالة الهيكلية Structural Unemployment:** يصعب أحياناً التفرقة بين البطالة الاحتكاكية (الوظيفية) والبطالة الهيكلية، إلا أن الفارق الأساسي و الواضح بينهما هو أن الأولى تنشأ لنقص

المعلومات عن عرض العمل والطلب عليه، في حين تنشأ الثانية عن تغيرات واضحة في هيكلية الاقتصاد أو صناعات معينة. فالبطالة الهيكلية هي "تلك البطالة التي تنشأ نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة اختلاف في نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق". هذا الاختلاف المذكور يترتب عليه عدم التوافق بين الأعمال و الفرص الوظيفية المتاحة و بين الأفراد الراغبين في العمل (مثال: الطلب على العمال الإداريين والفنيين في منطقة كالجبل أو ينبع مع عدم توافر هذا النوع من العمالة في تلك المناطق و توافرها في المدن الكبرى).

**3- البطالة الدورية Cyclical Unemployment:** هي "تلك البطالة الناشئة عن انخفاض الطلب الكلي على السلع و الخدمات و من ثم العمالة نتيجة الركود الاقتصادي(حين يفضل أصحاب العمل في حالات الركود و الانكماش الاقتصادي الإيقاف المؤقت عن العمل عن تخفيض الأجور). إذاً فالبطالة الدورية هي بطالة ناتجة عن التغيرات الاقتصادية الدورية و المتضمنة انخفاض أو قصور في الطلب الكلي، فينخفض الطلب على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنزلي.

**4- البطالة الموسمية Seasonal Unemployment:** البطالة الموسمية " بطالة تنشأ في الصناعات و الخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، سواء المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية، كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج و ما إلى ذلك.

**5- البطالة المقنعة Disguised Unemployment:** و هي بطالة مستترة و غير ظاهرة، فسرها الاقتصاديون بطرق مختلفة. يرى البعض أن البطالة المقنعة تعني "وجود عدد كبير من العمال يشتركون في القيام بعمل أقل من مقدرتهم الإنتاجية"، لأنه لولا ذلك لأصبحوا عاطلين(بطالة ظاهرة في القطاع الحكومي عندما تسعى الدولة لتوظيف أعداد متزايدة خوفاً من البطالة). هذا بينما يستخدم البعض الآخر مفهوم البطالة المقنعة لتفسير الزيادة في تعداد سكان الريف عن المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي، ليظهر هذا النوع بشكل واضح في الدول النامية الزراعية ذات التكدس السكاني.

## التضخم

التضخم Inflation ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة و المتخلفة على السواء، وفي هذا الجزء من الدراسة نتناول ماهية التضخم وأنواعه والآثار المترتبة عليه.

وقد تعددت التعاريف التي توضح ماهية التضخم و اختلفت فكان من أشهر التعاريف ذلك القائل بأن التضخم هو "نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة". أو هو "الزيادة الحادثة في الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار النقدي أو زيادة الائتمان المصرفي". وبذلك فقد ربطت التعاريف السابقة بين التضخم وكمية النقود (النظرية الكمية للنقود). وبحلول الأزمة العالمية الكبرى، وما صاحبها من صعوبات سياسة واجتماعية، توسع الفكر الاقتصادي في تعريف التضخم، فأدخلت عليه عوامل أخرى بجانب العامل النقدي، كالنقص في المعروض من السلع مثلاً. وإن تعددت تعاريف التضخم فإننا نورد هنا ذلك التعريف الذي قدمه Emile James بأن التضخم هو "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". ونحن نعرف التضخم بأنه "الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة محسوسة تؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات المستمرة في الأسعار". ومن هذين التعريفين يتضح أن:

- 1- التضخم حركة أي عملية ديناميكية متحركة.
- 2- أنه حركة أسعار وبذلك نرفض أي تعريف يستند على خلق النقود لأن الظاهرة الأساسية للتضخم هي ارتفاع الأسعار، وأن إصدار النقود الجديدة بأي صورة قد يلعب دوراً سببياً.
- 3- أن حركة الأسعار تتصف بالاستمرار أو الدوام الذاتي وبعدم الرجوع بمعنى أن التضخم يكون في صورته الصريحة ارتفاعاً متواصلاً في الأسعار تنتشر داخل الاقتصاد القومي، بمعنى أنه ظاهرة مستمرة وليست وقتية.

## أنواع التضخم

يمكن التمييز بين أنواع التضخم المتمثلة بعدة طرق للتقسيم، كما يلي:-  
أولاً- من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

- 1- التضخم المفتوح (الظاهر) Open Inflation:- يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات. أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات. و لهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء فيعرف أيضاً بالتضخم الصريح أو الطليق.
- 2- التضخم المكبوت Repressed Inflation:- نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظلّه أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة و الموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار، مثل التسعير الجبري Price Control ونظام البطاقات أو التقنين Rationing System.

### ثانياً- من حيث القطاعات الاقتصادية:

- 1- التضخم السلعي Commodity Inflation:- هو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية Windfall Profits في صناعات إنتاج السلع الاستهلاكية.
- 2- التضخم الرأسمالي Capital Inflation:- هو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستثمار مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية في صناعات إنتاج هذه السلع.

### ثالثاً- من حيث حدة التضخم:

- 1- التضخم الجامح Hyper (Galoping) Inflation:- هو الزيادة الكبيرة في الأسعار و التي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج و تنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار... فزيادة في الأجور، و هكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللؤلؤ المرذول" Vicious Circle of Inflation. و هو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.
- 2- التضخم الزاحف Creeping Inflation:- هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، و هو تضخم تدريجي بطيء و معتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره و تجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح.

### رابعاً- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

- 1- التضخم المستورد Imported Inflation:- ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة للنفط).
- 2- التضخم المصدر Exported Inflation:- ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، و الناجم عن وجود ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار".

### خامساً- من حيث مصدر الضغط التضخمي:

- 1- تضخم جذب الطلب Demand-Pull Inflation:- هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة)، فعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب و زيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.
- 2- تضخم دفع النفقة Cost-Push Inflation:- هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية و الصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج و خاصة أسعار عناصر الإنتاج و الأجور بالذات، حيث يعرف هذا التضخم بـ "تضخم دفع الأجر Wage-Push Inflation".

## آثار التضخم

يترتب على الارتفاع المستمر في الأسعار أثراً تمس معيشة أفراد المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ولكن بصور متفاوتة، نورد أهم هذه الآثار فيما يلي:-

**1- تأثير التضخم على الدخل:-** يضر التضخم بعض فئات المجتمع بينما من البعض الآخر، فأصحاب الدخل الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد أصحاب الدخل الناشئة عن الأرباح من رجال أعمال و تجار و غيرهم(الذين ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار) من وجود التضخم.

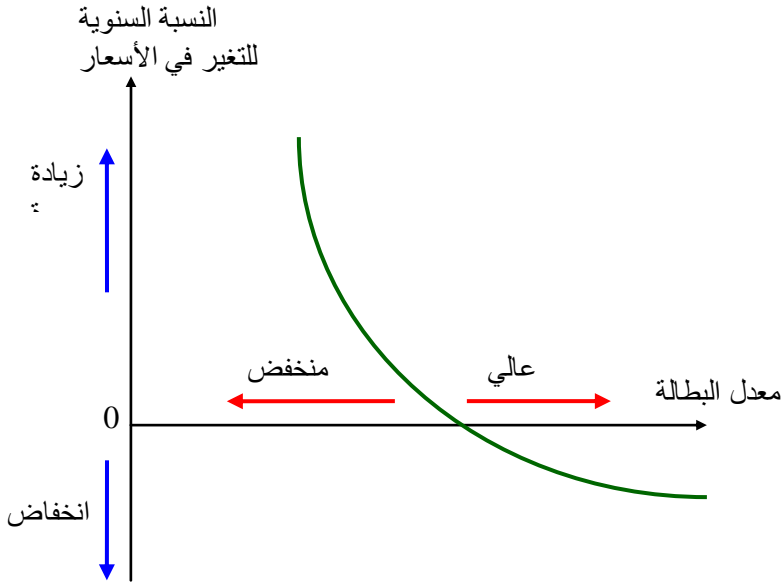
**2- تأثير التضخم على المديونية:-** يستفيد المدين Debtor من التضخم بينما يتضرر الدائن Creditor، و ذلك لكون المدين يقترض مبلغاً من المال و يعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقية أقل، نظراً للارتفاع المستمر في الأسعار.

**3- تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:-** للتضخم أثره السلبي على ميزان المدفوعات Balance of Payments، حيث أن الدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف من منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً، و بذلك تزداد وارداتها و تقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو في أقل الحالات سوءاً ينخفض حجم الفائض فيه.

**4- تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:-** اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي Economic Growth. يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم التيقن حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار و يؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار، و إنتاجية العمال و حماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية. ويرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي، حيث يرتفع أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات و يزيد التشغيل و تنخفض البطالة. و تظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع و حدة التضخم، فالتضخم الشديد و السريع بدون شك سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء و المعتدل دافعاً للنمو إذا ما صوحت سياسات اقتصادية حكيمة.

## العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيلبس)

لاشك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظيف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، و يصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. وفي الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فينقلص نشاطها الإنتاجي و ينخفض طلبها على العمل بالتبعية.



ومما سبق يتضح وجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة و التي يعبر عنها بالمنحنى المعروف بـ "منحنى فيليبس" Philips Curve. وهو منحنى توضح كل نقطة عليه مستوى معين من البطالة والمستوى المقابل له من التضخم. وينسب هذا المنحنى للاقتصادي فيليبس A.W. Philips والذي قام عام 1958 بدراسة العلاقة بين معدل الزيادة في الأجور النقدية وبين معدل البطالة خلال الفترة 1861-1957، ليجد علاقة عكسية مستقرة بين المتغيرين. استنتج فيليبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2% سنوياً فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور فإنه يستوجب قبول بطالة بمعدل 5.5%.